الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري

تحليل وتأصيل

الدكتور: عبد المهدي هاشم حسين الجراح

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

يتناول هذا البحث بالدراسة والتمحيص الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛وذلك لبيان دور النحويين العرب في الدرس الحجاجي اللساني من جهة؛ ولتوضيح مظاهر العملية الحجاجية عند الأنباري من جهة أخرى. درس البحث بداية مفهوم الحجاج، ثم بنية الحجاج في التفكير النحوي العربي، كما انتقل بعد ذلك لبيان المظاهر الحجاجية عند الأنباري، وهذه المظاهر هي: الحجاجية النقلية، والعقلية (القياسية)، والتعليلية، والتوليدية، والتشاكلية. توصل البحث إلى أن الحجاج والمحاججة نظرية لسانية حديثة تمتد جذورها في التراث النحوي العربي، وقد كانت ماثلة في أذهان النحويين العرب، وهذا أثر تأثيرا مباشرا في بناء الحكم النحوي خاصة والقاعدة النحوية عامة.

Abstract: This study deals with the argumentative demonstrations in al-anbari analysis in his book: " al-ensaf fi masael al-khilaf bayn al-nahween al-basreen wal kofeen", in order to show the role of the Arab grammarians in the lingual lesson on the one hand, and to clarify aspects of argumentative operation in al-anbari analysis on the other hand. In the beginning the research clarify the concept of the argument and argumentative, and the argument structure in the Arab grammarians thinking and then moved to show the argumentative demonstrations in al-anbari analysis in his book, and these are: language in usage, and analogies, and explanatively, and generatively, finally, the justapositional assimilation. The research concluded that the argument and argumentative modern linguistics theory rooted in the Arab grammar heritage, and it exists in the minds of the Arab grammarians, and this has a direct impact on the effect of building a private grammar rule base grammatical general.

***استهلال:** تتناول هذه الورقة البحثية مظهرا من مظاهر التفكير والتنظيم الذهني الخاص بتناول القضايا النحوية، وهذا المظهر هو" البنية الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري" في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ويحمل عنوان هذه الورقة البحثية بعدين واضحين أو لنقل إن الدراسات الحجاجية عموما هي دراسات تحمل: بعدا حداثيا، وبعدا تراثيا، فالمظهر الحجاجي أو الدراسات الحجاجية هي دراسات تحمل طابع الحداثة في الدرس اللساني العربي، أما البعد التراثي فهو تناول المادة النحوية التقليدية؛ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ. إظهار دور النحويين العرب على تنوع مدارسهم ومشاربهم في الدرس اللساني.

ب. إثبات أن النحويين العرب كانت لديهم المقدرة المنهجية والتحليلية على التنظيم الاستدلالي، ولا يخفى ما لهذا التنظيم من دور واضح في العملية الحجاجية.

ج. توضيح مظاهر العملية الحجاجية عند الأنباري، ومعلوم أن كتاب الإنصاف للأنباري من أبرز الكتب وأهمها في الخلاف النحوي، ولا شك أن مادة الخلاف النحوي هي مادة ثرية جدا بالمنحى الحجاجي والمحاججة عموما.

د. توجيه الدراسات الحجاجية نحو النحو العربي باعتباره مادة ثرية، ومنجما متنوعا بالموارد الحجاجية؛لأن معظم الدراسات الحجاجية بل جلها اتجهت نحو البلاغة والنصوص التطبيقية، وأهملت النحو العربي؛ مع أن منطلقه هو منطلق حجاجي، بل إنه قام على مبدأ الحجاج، الاستدلال ثم التقعيد، وتفعيل القياس.

أولا: مفهوم الحجاج: يلحظ الدارس في المصادر والمراجع المتخصصة بهذا الجانب أنها تسعى إلى إثبات قاعدة مهمة في مبدأ الحجاج وهذه القاعدة هي: إن الكلام يأتي بطريقة منطقية منظمة، وهدفه هو التأثير.

يرى أرسطو أن بنية الاستدلال الحجاجي تقوم على التفكير العقلي وبواسطته يتم إنتاج العلم(1). أي أن العلم عند أرسطو يساوي الاستدلال والاستدلال يقوم على التفكير وبوساطة التفكير يتم إنتاج العلم. فالدائرة الحجاجية عنده تبدأ بالعلم وتنتهي به. والحجاج حسب المعجم الفلسفي: سلسلة من الأدلة تفضي إلى نتيجة واحدة أو هو طريقة عرض الأدلة وتقديمها(2). بناء على ذلك الحجاج: "هو استراتيجية تواصلية تسعى إلى التأثير في الآخر بالاعتماد على تمثلات حجاجية تكون في شكل أفكار وآراء، وبهذا المعنى يصبح الحجاج شكلا أو نظلما تواصليا يتفاعل فيه ما هو لفظي بما هو غير لفظي وسيلته اللغة وغايته الإقناع"(3).

يفهم مما تقدم ذكره أن الحجاج يبدأ بمقصدية الاستدلال ثم بعد ذلك يتم الانتقال إلى اختيار عناصر تواصلية متنوعة تؤدي إلى الإقناع والتأثير، أي: استثمار نقاط براجماتية محددة، يكون هدفها التأثير وإثبات التوجه الذي يسعى إليه المرسل، ويعود هذا الاتجاه إلى أن الفعل التواصلي "لا يتضمن أساسا كيفية صناعة الجمل الصحيحة قواعديا وحسب، بل يتضمن أيضا كيفية الاستعمال الغالب لها(4)"، أي: إن الفعل التواصلي الذي هو أداة المحاججة، يتضمن النحو ودلالته، وعناصره التأثيرية، وقد لاحظ أوستن أنه توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل وهي: إنه فعل دال، وإنجازي، وتأثيري، كما أنه يقوم على مبدأ القصدية(5).وفي هذا السياق يرى ديكرو أن القول أو أي قول يحتوي على فعل إقناعي، وبما أن

المرسل يتكلم فهو يحاجج(كل قول=حجاج)، ولا وجود لكلام دون شحنة حجاجية، فالحجاج عنده هو علاقة دلالية، تربط بين الأقوال في الخطاب تنتج عن عمل المحاججة[6].

يخلص الباحث من الكلام السابق إلى أن الحجاج منهج في التفكير والتنظيم، وهو يمثل جوهر النظرية اللسانية المعاصرة؛لأن أدوات الحجاج هي أدوات لسانية، وهي أدوات قادرة على إنتاج الخطاب وتوجيه الوجهة التي يرتئيهاالمتكلم، فتجعله يحقق أهدافه ومقاصده، وقد لا يقتصر الأمر على حمل المتلقي على الاقتناع بالمعروض بل الزيادة في ذلك، وهذا ما قصده بيرلمان حينما جعل وظيفة الحجاج تتخذ مسارين، إما حمل المتلقي على الاقتناع بما نعرضه عليه، وإما الزيادة في حجم هذا الإقناع[7].

ثانيا: بنية الحجاج في التفكير النحوي العربي: إن التفكير النحوي العربي هو تفكير حجاجي، يقوم على الاستقراء والتقعيد، يقول ابن فارس: " تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملقن، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون[8]". فهو في هذا القول يضع قاعدة مهمة لعملية الحجاج وهي: أن مصادر اللغة هي مصادر محددة وثابتة، وهذا ما يدفع إلى عنصر الإقناع، فهو يضع شروطا محددة للمادة اللغوية، وهذا في المحصلة النهائية يعني: أن مادة النحو العربي: فكرا واحتجاجا قائمة على الاستقراء المشروط، والجميع يعلم أن عملية التقعيد قامت على مبدأ الاحتجاج بالقرآن والشعر والحديث النبوي وأقوال العرب وأمثالهم، فهذه المصادر هي الأدلة التي كان يلجأ إليها النحوي في عملية التقعيد[9]، ثم اعتماد النحويين على العقل أيضا في عملية الاحتجاج، وكان الاعتماد على العقل قد اتخذ مسارات وتمظهرات مختلفة، ولكنها جميعها في النهاية كانت تسعى إلى إثبات الرأي ومحاولة دفع الرأي الآخر.

ولو جئنا إلى كتاب الإنصاف للأنباري، لوجدنا أنفسنا إزاء مدرسة تتخذ منهجا ثابتا في عملية الحجاج والمحاججة، وهذا الكتاب يثبت أهمية المنجز النحوي العربي في ميدان الدراسات الحجاجية بوصفها دراسات لسانية حديثة، وأن للعرب دورا رائدا في ميدان الدرس الحجاجي اللساني، ففكرة الكتاب تبدأ بالخلاف، ولا يخفى ما يحمله الخلاف من مظاهر حجاجية، يقول صاحب الكتاب: " وبعد؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين علي بعلم العربية،بالمدرسة النظامية – عمر الله مبانيها! ورحم الله بانيها! سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولا

ألف عليه أحد من الخلف. فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحريت إسعافهم لتحقيق طلبتهم؛ وفتحت في ذلك الطرق، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف، مستجيرا بالله، مستخيرا له فيما قصدت إليه؛ فالله تعالى ينفع به؛ إنه قريب مجيب[10]".

يفهم من كلام الأنباري وجود رغبة أو مقصدية دافعة إلى تلخيص (تكثيف وتنظيم) كتاب خاص بالخلاف النحوي (الحجاج والمحاججة)، ذكر في هذا الكتاب رأي كل فريق وحججهم، ثم اختار رأيا قائما على الموضوعية لا الذاتية، وصولا إلى مبدأ الإقناع وإحقاق الحق. وعن طريق قراءة الكتاب واستنطاق مسائله، والتعمق بمراميه، ثبت للباحث أن العملية الحجاجية عند الأنباري اتخذت مسارات ومظاهر متعددة، تثبت جميعها أن عملية المحاججة قد شكلت العنصر المهيمن في عملية تفكير هذا العالم، وفيما يلي بحث لهذه المسارات والمظاهر بما يفيد.

ثالثا: المظاهر الحجاجية عند الأنباري: ثبت عن طريق القراءة الدقيقة والمكثفة حول الحجاج والمحاججة في النظرية اللسانية الحديثة، وجود مجموعة من المظاهر الحجاجية التي غلفت واحتضنت المسائل النحوية الخلافية عند الأنباري، وبالتالي احتوت طريقة التفكير الحجاجي عنده، ويمكن حصر هذه المظاهر بما يلي:

أ. الحجاجية النقلية

ب. الحجاجية العقلية

ت. الحجاجية التعليلية

ث. الحجاجيةالتوليدية

ج. الحجاجية التشاكلية

وفيما يلي بحث وتوضيح لكل مظهر من المظاهر الحجاجية.

أ. الحجاجية النقلية: ويقصد بذلك توظيف جانب النقل المتمثل بالاحتجاج بالشواهد القرآنية والشعرية وغيرها، في عملية التدليل على صحة ما يذهب إليه الفريق، واتخاذ هذه الشواهد أساسا في عملية الحكم، وهذا كثير في الكتاب، ففي مسألة (هل تكون "إلا" بمعنى الواو؟)، يذكر الأنباري مذهب الكوفيين الذي ينص على أن "إلا" تكون بمعنى الواو ثم مذهب البصريين: أنها لا تكون بمعنى الواو، ثم بعد ذلك يدلل لرأي الكوفيين بالنقل، فيقول: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال

الله تعالى: { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم } أي: ولا الذين ظلموا يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ: { إلى الذين ظلموا } مخففا يعني مع الذين ظلموا منهم كما قال تعالى: { فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين } أي مع المرافق ومع الكعبين. وكما قال تعالى: { من أنصاري إلى الله } أي مع الله، وكما قال تعالى: { ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم }، أي: مع أموالكم وكقولهم في المثل الذود إلى الذود إبل أي مع الذود وكقول ابن مفرغ:

شدخت غرة السوابق فيهم   في وجوه إلى اللمام الجعاد

أي مع اللمام...[11]".

إن حجة الكوفيين تعتمد على النقل، ولا يخفى ما لهذه الشواهد على تنوعها من أثر واضح في تعزيز مذهبهم، وبالتالي إقناع المستقبل بصحة ما ذهبوا إليه من أن إلا تكون بمعنى الواو؛لأن هذا ورد في النقل بكثرة، فهناك الآيات –كما هو مشار إليه- وأقوال العرب والأمثال ثم الشعر، وإن كثرة النقل تجعل المرء يميل إلى رأي الكوفيين في هذا الموضع، رغم أن الأنباري قد دحض دليلهم النقلي الأول، ولكن لم تكن لديه قدرة على دحض الأدلة النقلية المتبقية[12]، وهم محقون في ذلك. ولعل عدم قدرته على دحض هذه الأدلة؛ليثبت أن النحو العربي له طبيعة حجاجية مرنة، وليست هشة كما يتراءى للبعض، وربما يقود هذا إلى مسألة أبعد وهي أن النحويين لو نظروا إلى مسائل النحو نظرة براجماحجاجية- إن صح التعبير-لكان الجانب الخلافي أقل حدية مما هو عليه الآن.

ومنه ما يذكره الأنباري في مسألة: (هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟) من أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. واحتج الكوفيون بكثرة ما جاء في وقوع الواو زائدة في كتاب الله وكلام العرب ومنه، قول الله تعالى: { حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها} [الزمر: 73]، يقول الأنباري: " فالواو زائدة لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله: { حتى إذا جاءوها} كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها: { حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها} [الزمر: 71] ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: { حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق} [الأنبياء: 96، 97] فالواو زائدة؛ لأن التقدير فيه: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: { حتى إذا فتحت} وقال تعالى: { إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت}

[الانشقاق: 1-5] والتقدير فيه أذنت، لأنه جواب "إذا" والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة. وقال الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى   بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل

والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأنه جواب "لما" وقال الآخر:

حتى إذا قملت بطونكم   ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتم ظهر المجن لنا   إن اللئيم العاجز الخب

والتقدير فيه: قلبتم، والواو زائدة. والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى(13)".

أما البصريون، فكانت حجتهم تعتمد على الطابع الحجاجي التحليلي، وسنقف –بمشيئة الله تعالى- عند ذلك بالتفصيل في ثنايا هذا البحث، إذ احتجوا فقالوا: الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله، وقد أمكن ها هنا، وجميع ما استشهد به الكوفيون على الزيادة يمكن حمله على أصله(14).

وبصرف النظر عن الرأي الصواب أو الأصوب، يمكن القول: إن الكوفيين عموما في كتاب الإنصاف، كانوا قد اعتمدوا على الجانب الحجاجي النقلي، وهم محقون في ذلك- وبصرف النظر عن طبيعة التأويل- لأن الحكم على الموجود أولى من الحكم على العدمي، ولكن يا ليتهم كانوا مدققين في عملية "تحليل المنقول". فشواهدهم التي يذكرونها هي حجة عليهم لا لهم، يقول ابن كثير في قوله تعالى: **(حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)**: "وقوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) لم يذكر الجواب ههنا وتقديره حتى إذا جاءوها وكانت هذه الأمور من فتح الأبواب لهم إكراما وتعظيما وتلقتهم الملائكة الخزنة بالبشارة والسلام والثناء كما تلقى الزبانية الكفرة بالتثريب والتأنيب فتقديره إذا كان هذا سعدوا وطابوا وسروا وفرحوا بقدر كل ما يكون لهم فيه نعيم وإذا حذف الجواب ههنا ذهب الذهن كل مذهب في الرجاء والأمل(15)**"**.

وذهب القرطبي إلى أن الواو هنا للعطف: "قيل: الواو هنا للعطف عطف على جملة والجواب محذوف. قال المبرد: أي سعدوا وفتحت، وحذف الجواب بليغ في كلام العرب...(16)". وفي البحر المحيط: (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا): عبر عن الإسراع بهم إلى الجنة مكرمين بالسوق، والمسوق دوابهم ؛ لأنهم لا يذهبون إليها إلا راكبين. ولمقابلة قسيمهم ساغ لفظ السوق، إذ لو لم يتقدم لفظ وسيق لعبر بأسرع، وإذا شرطية وجوابها قال الكوفيون: وفتحت، والواو زائدة؛ وقال غيره: محذوف. قال الزمخشري: وإنما حذف لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدل على

أنه شيء لا يحيط به الوصف، وحق موقعه ما بعد خالدين. انتهى. وقدره المبرد بعد خالدين سعدوا. وقيل الجواب: (وقال لهم خزنتها)، على زيادة الواو. قيل: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها). ومن جعل الجواب محذوفا، أو جعله: (وقال لهم)، على زيادة الواو؛ وجعل قوله: (وفتحت) جملة حالية، أي: وقد فتحت أبوابها لقوله: (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب). وناسب كونها حالا أن أبواب الأفراح تكون مفتحة لانتظار من يجيء إليها، بخلاف أبواب السجون" [17].

يلحظ أن المفسرين قد اختلفوا في جواب(إذا جاءوها) – كما رأينا-وترتب على اختلافهم في الواو هل هي زائدة أم عاطفة أم حالية؟ويذكر النحويون أيضا هذا الخلاف، فذكر ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري هذا الشاهد القرآني وغيره من الشواهد، وذكر أن الجواب محذوف[18]، ويترتب على هذا أن الواو عاطفة وليست زائدة. وقد لخص المرادي مذاهب النحويين في هذه المسألة حينما تحدث عن أنواع الواو، فمن بين هذه الأنواع الزائدة قائلا: "الواو الزائدة: ذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك، إلى أن الواو قد تكون زائدة"[19]، وقد ذكر المرادي الشواهد التي ذكرها الأنباري[20].

وصفوة القول: إن خلاف النحويين والمفسرين- رحمهم الله تعالى- في الواو في هذا الشاهد القرآني وفي غيره من الشواهد، هو خلاف تكاملي وليس خلافا تنافريا، وإن تضاربت الدلالات، ولكن الأمر المحمود هنا: أن البنية الحجاجية لهذا الخلاف هي بنية قائمة على احترام النقل والعقل، مع أن الباحث يميل إلى جعل الوا هنا ليست زائدة، ويترتب على ذلك أن الجواب مقدر.

وأعيد فأقول: إن الكوفيين عموما- كما جاء في كتاب الإنصاف- يعتمدون اعتمادا مباشرا على الحجاج النقلي في عملية بناء الحكم، ولكن احتجاجاتهم النقلية هذه تواجه بعض الثغرات في عملية التحليل؛لأنهم في الجانب التحليلي لا يتمتعون بالعمق الذي نراه عند البصريين؛فهم أعملوا العقل والتحليل العقلي؛ لأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله، هذا هو الصحيح.

ب. الحجاجية العقلية(القياسية): يقصد بالحجاج العقلي إعمال العقل واستخدام القياس في الجانب الحجاجي، وكا ن هذا المسار واضحا في تحليلات البصريين أكثر منه عند الكوفيين، فحججهم كانت تعتمد القياس بالدرجة الأولى، يذكر الأنباري أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو: "إلا طعامك ما أكل زيد"، وهذا ما نص عليه الكسائي وما ذهب إليه الزجاج. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وقد قدم الكوفيون

أدلة نقلية متنوعة تثبت صحة ما ذهبوا إليه، أما البصريون فقد أعملوا الجانب الذهني القياسي في عملية إثبات صحة ما ذهبوا إليه، قائلين: " إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها(21) ".

إذن فحجة الكوفيين تعتمد على القياس، لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام قياسا على حرف الاستفهام، وهذا القياس صحيح، فكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستثناء بما قبله. وجدير بالذكر، أن بعضا من الكوفيين قد تمسك بمذهبه فقال: إنما قلنا ذلك لأن؛ الاستثناء يضارع البدل، فلما ضارع البدل امتنع تقديمه، كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه(22)، ولكن هذا القياس الكوفي غير صحيح؛ ودليل ذلك أن ملابسات البدلية تختلف عن ملابسات الاستثناء، وقد كان الأنباري صادقا حينما فسد مذهب الكوفيين.

وقد كانت هناك بعض المذاهب القياسية الرائدة للكوفيين في بعض المسائل الحجاجية، ومن ذلك مذهبهم في لام "لعل" الأولى في أنها أصلية وليست زائدة، وحجتهم في ذلك يلخصها الأنباري بقوله: " إنما قلنا إن اللام أصلية لأن "لعل" حرف، ومادة الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك "اليوم تنساه" و"لا أنسيتموه" و"سألتمونيها" إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة، بل نحكم عليها بأنها أصلية؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فدل على أن اللام أصلية. والذي يدل على ذلك أيضا أن اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذا، نحو "زيدل، وعبدل، وفحجل" في كلمات معدودة، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟(23)".

إن الحجاجية القياسية اقتضت من الكوفيين قياس"لعل" على باقي الحروف وهذا كلام مقنع، ومادة الحروف أصلية، ثم إن الشذوذ مرفوض عندهم، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوذا فكيف يحكم-حقيقة- بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟، إنهم محقون بذلك، وقد كان الأنباري محقا حينما قال: " والصحيح في هذه المسألة ما ذهب

أليه الكوفيون"[24]؛لأن الشواهد التي ذكرها البصريون هي شواهد محدودة ومعدودة، يضاف إلى ذلك أن "لعل" حذفت فيها اللام؛ لكثرة الاستعمال.

ج. **الحجاجية التعليلية:** الحجاجية التعليلية تلحظها في جزئيات وكليات كثيرة داخل كتاب الإنصاف، بل إن المنطق التعليلي هو أداة المحاججة المثالية، وفي تقسيمات الزجاجي لها إلى تعليمية وقياسية وجدلية نظرية[25]، بعد منهجي تحليلي حجاجي واضح، وقد ذكر الدكتور مازن المبارك: " أنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي[26]"، وحينما تأتي إلى تحديد العلة عند العلماء والباحثين تجد تحديدا للجرجاني يقول فيه: " وهي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه[27] ". وهذا التعريف يتفق مع ما جاء به اللسانيون المعاصرون حينما جعلوا التواصل أساسا عملية" تبادل أدلة بين ذات مرسلة وذات مستقبلة، حيث تنطلق الرسالة من الذات الأولى نحو الذات الأخرى، وتقتضي العملية جوابا ضمنيا وصريحا عما تتحدث عنه، الذي هو الأشياء أو الكائنات أو بعبارة أشمل"موضوعات العالم"، ويتطلب نجاح هذه العملية اشتراك المرسل والمرسل إليه في السنن، حتى يتم الإسنان والاستسنان على الوجه الأكمل كما أراد له المجتمع اللغوي...[28]".

إن التعليل في النظرية الحجاجية هو ركن مهم من أركانها، بل إن عملية الإقناع التي يحدثها المرسل بالمستقبل تقوم على الجانب التعليلي، يرى عباس حشاني: أن الإقناع يتوقف على التأثيرات التي يحدثها الكلام بفعل المتكلم[29]. ويقصد بالعلة النحوية: " تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[30]"، كل ذلك وصولا إلى بناء قاعدة نحوية مقنعة، قائمة على خطوات منطقية ومقنعة، وقد عمد كل من النحويين البصريين والكوفيين إلى مسألة التعليل الحجاجي، يعرض الأنباري خلاف المدرستين في " (عمل "إن" المخففة النصب في الاسم)، إذ يذهب الكوفيون إلى أن "إن " المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل. ويقدم الكوفيون حجتهم بذلك، وتقوم هذه الحجة على التعليلات التالية:

1. إنها لا تعمل ؛لأن المشددة قد عملت لمشابهتها الفعل الماضي في اللفظ، ؛لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف.

2. إنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح فاذا حصل التخفيف فقد زال الشبه به، فوجب بطلان عملها.

3. زاد بعضهم علة جوهرية وهي: أن "إن" المشددة من عوامل الأسماء، و"إن" المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال(31).

إن هذه الحجج أو التعليلات هي خطوات أو تمظهرات حجاجية مأخوذة من الواقع التحليلي اللغوي العقلي، الذي يعتمد على العلل والمقايسة وهذه التعليلات تثبت أن عملية التواصل اللغوي التي تفضي إلى الإقناع والتأثير"تقوم على مبدأ التفاعل اللغوي القائم بين المتكلم والمخاطب وهذا التفاعل يؤدي إلى تغيير المعلومات البراجماتية قصد تحقيق مقاصد معينة"(32). ويمكن حصر هذه المقاصد بإثبات صحة القاعدة النحوية وصدقها، وجعلها أساسا لعمليات قياسية جديدة، ويثبت التحليل النحوي أن مذهب البصريين هو الأنجح لقوة عللهم الحجاجية التي يذكرونها قوية جدا، فهم احتجوا: "بأن قالوا: الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر بن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد"لما"(33)، ثم ذكرهم لطائفة من العلل المعتمدة على القياس لا على النقل فحسب(34). وهذا التنوع في العملية التعليلية يكسب المقصدية التي ينطلق منها النحوي القوة الكافية؛ من أجل التأثير والاستمرار وبالتالي الإقناع، وهناك شواهد كثيرة تثبت ذلك فالغرض التمثيل لا الحصر.

د. الحجاجية التوليدية: ويقصد بذلك أن بنية الاستدلال تكون متولدة من بنية أخرى وهكذا حتى يتم الوصول إلى الغرض أو القصد المنشود، وهذا العمل هو عمل إجرائي تحليلي؛ يقوم به النحوي تقوية وإثباتا لؤيته ومبتغاه، ويدخل الجانب التوليدي في بناء الجانبين: التعليلي والقياسي وغيرهما، فهو ذو صبغة تفاعلية تكاملية، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية: العنصر(أ) يمثل المقصدية نحو بناء قاعدة محددة، وهذا العنصر يساوي(ب)، والعنصر (ب) يمهد للعنصر(ج)، و(ج) يمهد لـ(د) وهكذا، أي: إن (أ)=(ب)+(ج)+(د)، ومن ذلك-وهو كثير- ما جاء في مسألة: (القول في رفع الفعل المضارع)، فمذهب أكثر الكوفيين في ارتفاع الفعل المضارع في نحو"يقوم زيد، ويذهب عمرو" على أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وحجتهم في ذلك تتمثل في علتين الثانية متولدة من الأولى، أما الأولى فتتمثل في قولهم: " إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: أن، ولن، وإذن، وكي، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، نحو "أريد أن تقوم، ولن يقوم، وإذن أكرمك، وكي تفعل ذلك"، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو "لم

يقم زيد، ولما يذهب عمرو، ولينطلق بكر، ولا يفعل بشر، وإن تفعل أفعل" وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع[35]".

وأما الثانية فتتمثل بقولهم: " ولا يجوز أن يقال: "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك: "كان زيد يقوم" لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو "قائما" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم، فدل على ما قلنا. والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم "كاد زيد يقوم" لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائما، فلما وجب رفعه بالإجماع دل على صحة ما قلناه. [36]".

كما نلحظ- وبصرف النظر عن طبيعة الاستدلال وطريقته- فإن العلة الثانية أو المظهر الثاني من مظاهر الحجاجية منبثق من الأول، وفي حجة الكوفيين أيضا تتولد البنية الاستدلالية الثانية من الأولى، يظهر ذلك في عرضهم لحجتهم إذ قالوا: "إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم[37]".

ونجد مثل هذا النمط الاستدلالي في كثير من المواضع في الكتاب، وهذا يثبت أن النحوي كان يمعن في النظر والتحليل والاستنتاج، ولم يكن يتصرف بمعزل عن التفكير المكثف؛لأنه كان يسعى دوما إلى تقرير قاعدته وحكمه النحويين، فالفعل المضارع عند البصريين مرفوع لقيامه مقام الاسم، وقد قام مقام الاسم وهذا عامل معنوي كالابتداء ثم بوقوعه مقام الاسم يقع في أقوى الحالات، وإذا وقع في أقوى حالاته وجب أن يعطى أقوى الإعراب، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:

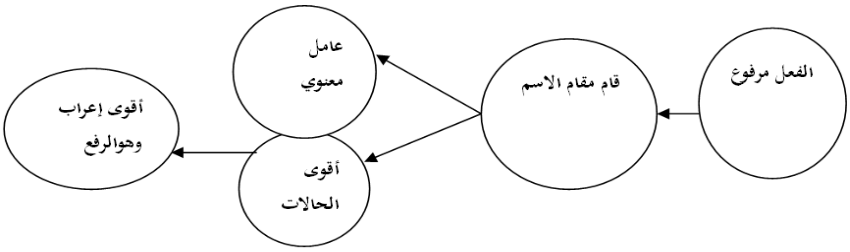

فهذه دوائر استدلالية متولدة من بعضها البعض، وهذا التوالد يعطي القوة الحجاجية اللازمة؛ لترسيخ القاعدة النحوية وتأكيدها. وهناك أمثلة كثيرة وشواهد ومسائل تثبت هذا الجانب فحسبنا التمثيل لا الحصر.

هـ. الحجاجية التشاكلية: يرى الدكتور محمد مفتاح أن التشاكل: هو تنمية لنواة معنوية سلبا أو إيجابا بإركام قسري أو اختياري لعناصر صوتية ومعجمية وتركيبية وتداولية ضمانا لانسجام الرسالة(38). ويترتب على هذا التحديد أن التشاكل يشمل مجالات دلالية كثيرة مثل: التكرار، والتقابل، والتماثل، والنظائر...إلخ. وبناء على هذا الفهم فإن مبدأ التشاكل يمكن أن يلحظ وبصورة جلية في التحليلات الحجاجية عند الأنباري، وذلك حينما يركز على مبدأ التشابه بين الشواهد والنماذج النحوية، وتكرار النماذج الدالة على " مقصدية التقعيد"، أي: مقصدية إقرار القاعدة النحوية أو النموذج النحوي، وحمل ما له نظير على نظائره وهكذا. ومثال ذلك ما ذكره الأنباري في خلافهم في وقوع "من" لابتداء الغاية في الزمان، إذ ذهب الكوفيون إلى أن "من" لا يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان.

وقد ذكر الكوفيون أدلة نقلية تثبت مذهبهم من القرآن والشعر، أما البصريون فلجأوا إلى التشاكل في تعليل مذهبهم، فقالوا: "أجمعنا على أن من في المكان نظير مذ في الزمان؛ لأن "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أن "مذ" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ألا ترى أنك تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة. كما تقول: "ما سرت من بغداد"، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذاالمكان، فكما لا يجوز أن تقول: "ما سرت مذ بغداد"، فكذلك لا يجوز أن تقول: "ما رأيته من يوم الجمعة "(39).

يفهم من حجة البصريين أن "من" في المكان تشاكل "مذ" في الزمان، ويكون بذلك نحاة البصرة قد استغلوا مبدأ التشاكل في عملية التقعيد، أي: في تحقيق المقصدية اللغوية والنحوية التي انطلق منها النحوي، ومنه أيضا خلافهم في العامل في الخبر بعد "ما" النافية

النصب، إذ ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة الحجازيين لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، وقد احتج البصريون بأن قالوا: "الدليل على أن ما تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بينا"(40).

إن كلام الأنباري السابق ذكره هو فكر حجاجي تشاكلي، ويمكن تتبع هذا الفكر الحجاجي وتلخيصه بالنقاط التالية:

- "ما" تنصب الخبر؛ لأنها تشبه "ليس".
- لأنها كذلك وجب أن تعمل الرفع والنصب.
- وجه الشبه يقع في أمرين: دخولها على المبتدأ والخبر ونفيها ما في الحال.
- يقوي الشبه بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس.
- إذا تم ذلك لا بد أن تجري: ما" مجرى" ليس".
- سبب ذلك أنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه.
- لتأكيد صحة ما ذهبوا إليه استشهدوا بالممنوع من الصرف، وكيف أجري مجرى الفعل في منع الجر والتنوين.

وهناك أمثلة وشواهد كثيرة في كتاب الإنصاف؛تثبت أهمية مبدأ المشاكلة الحجاجية في عملية تحقيق المقصدية النحوية واللغوية، والغرض هو التمثيل لا الحصر.

خاتمة: وبعد، فما تقدم ذكره هو إطلالة بسيطة، تحمل بعض التفصيلات المتعلقة بالحجاجية ومظاهرها عند الأنباري في كتابه: " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، وقد كشف البحث جملة من الأمور يمكن بلورتها بالنقاط التالية:

1. إن الحجاج والمحاجة مبادئ لسانية حديثة تمتد جذورها في التراث النحوي العربي، وقد كان للنحويين العرب الأثر الواضح في بناء الفكر الحجاجي اللغوي، وتوظيفه بما يخدم مقصديتهم ومآربهم وأهدافهم التي انطلقوا منها.

2. ثبت عن طريق الاستقراء الدقيق لما جاء عند الأنباري، أن النحويين العرب كانت لديهم المقدرة المنهجية والتحليلية على التنظيم الاستدلالي، ولا يخفى ما لهذا التنظيم من دور في العملية الحجاجية بما يخدم الدرس النحوي.

3. إن التفكير النحوي العربي هو تفكير حجاجي يقوم على الاستقراء ثم عرض الحجج والبراهين النقلية والقياسية بغية التقعيد.

4. يظهر ما جاء عند الأنباري في كتابه وجود مقصدية ورغبة دافعة إلى تنظيم ووضع كتاب يبين طريقة التفكير الحجاجي عند النحويين العرب، وبيان دور ذلك في عملية التقعيد.

5. اتخذت الحجاجية عند الأنباري مجموعة من المسارات وهي: الحجاجية النقلية، والعقلية، والتعليلية، والتوليدية، والتشاكلية.

6. أثرت هذه المسارات تأثيرا واضحا في بناء القاعدة النحوية، بل في الأنساق النحوية ودلالاتها.

وبناء على ما تقدم ذكره؛ فإن البحث يوصي بالنظر الجاد في المادة النحوية الموجودة في ثنايا بطون الكتب النحوية العربية، ودراستها دراسة حقيقية تبرز الثراء الخفي لها في الموارد النحوية التي تشكل قاعدة صلبة ينطلق منها الباحث اللساني المعاصر، ويؤكد البحث ما بدأ به: من أن إظهار دور النحويين العرب على تنوع مدارسهم ومشاربهم في الدرس اللساني، أمر ضروري، وكذلك إثبات أن النحويين العرب كانت لديهم المقدرة المنهجية والتحليلية على التنظيم الاستدلالي، ولا يخفى ما لهذا التنظيم من دور واضح في العملية الجاجية. وتوجيه الدراسات الحجاجية نحو النحو العربي باعتباره مادة ثرية ومنجما متنوعا بالموارد الحجاجية؛لأن معظم الدراسات الحجاجية بل جلها اتجهت نحو البلاغة والنصوص التطبيقية، وأهملت النحو العربي مع أن منطلقه هو منطلق حجاجي، بل إنه قام على مبدأ الحجاج، الاستدلال ثم التقعيد، وتفعيل القياس.

مراجع البحث وإحالاته:

(1)أرسطو طاليس: الخطابة ، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، بيروت:دار القلم، (د.ط)، ص 245.

(2)انظر: بوجادي، خليفة: اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009م، ص 87

(3)درنوني، إيمان: الحجاج في النص القرآني-سورة الأنبياء أنموذجا رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربيةوآدابها، 2013م، ص 48

(4) see: hymes.d.h."on communicative competence"(j) in brumfit,cj. & johunson,k .(ed).1970,p 16

(5)صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب-دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت: دار الطليعة، ص 11

(6) العزاوي، أبو بكر: اللغة والحجاج، المغرب: العمدة في الطبع، ط1، 2006م، صص 14-16

(7)الدريدي، سامية: الحجاج في الشعر العربي القديم، من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنياته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، ط1، 2001م، ص 21

(8)ابن فارس، أحمدبن زكريا الرازي اللغوي: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق وضبط وتقديم: عمر فاروق الطباع، بيروت: مكتبة المعارف، ط1، 1993م، ص 64

(9)انظر على سبيل التمثيل لا الحصر ما جاء عند، جلال الدين السيوطي في كتاب :الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد القاسم، القاهرة، ط 1، 1976م، ومحمد حسن جبل في كتاب: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، القاهرة: دار الفكر العربي، وكذلك: تمام حسان في كتاب: الأصول دراسة إيبستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو- فقه اللغة- البلاغة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م.

(10)الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ج1/ ص 5

(11)المصدر نفسه، ج 1/ صص 266-267

(12)المصدر نفسه، ج 1/ صص 271-272

(13)المصدر نفسه، ج 2/ صص 456-459

(14)انظر: المصدر نفسه، ج 2/ ص 459

(15)ابن كثير، اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة:، 1422هـ- 2002م، ج7/ ص 122

(16)القرطبي،محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، ج 15/ ص 254

(17)الأندلسي، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، ج7/ ص 433

(18)انظر: ابن يعيش، موفق الدين النحوي: شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، ج 8/ص 94، وانظر كذلك: الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ – 2985م،م1/ ص 319

(19)المرادي، الحسن بن القاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1992، ص 164

(20)المصدر نفسه، ص 165

(21)الأنباري، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص 276

(22)المصدر نفسه ج1/ ص 277

(23)المصدر نفسه ، ج1/ ص 218-219

(24)المصدر نفسه ، ج1/ ص 226

(25)السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد القاسم، القاهرة، ط 1، 1976م، ص 113.و الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط 2، بيروت: دار النفائس، 1973م، ص 69

(26)المبارك، مازن: النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، دار الفكر، 1965م، صص 69-71.

(27)الجرجاني، محمد بن علي: التعريفات، 1983م، ص 88

(28)أوكان، عمر: اللغة والخطاب، أفريقيا الشرق، 2001م، ص 36.

(29)حشاني، عباس:مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع 9، 2013م، ص 274

(30)الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، 1979م، ص 108.

(31)الأنباري، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص 197

(32) see: dik, simon: The theory of functional grammar,1989, p 8

(33) الأنباري، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص 195

(34)انظر: المصدر نفسه ج 1/ ص 208

(35)انظر: المصدر نفسه ج 2/ ص 551

(36)انظر: المصدر نفسه ج 2/ ص551

(37)انظر: المصدر نفسه ج 2/ ص552

(38)انظر: المصدر نفسه ج 2/ ص552

(39)انظر: مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، بيروت: دار التنوير، ط1، 1985م، ص 52.

(40)انظر: الأنباري، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص 371